

تاج العروس من جواهر القاموس

وقد ذكر المصنّف هاتين اللَّغتين في ترْكيب م ق أ من بابِ الهَمْز وقال هُنَاكَ :
هذا موضعٌ ذَكَرَهِمَا لا القافُ كما وهِمَ الجوهريُّ . وذكرنا هُنَاكَ أن ابنَ القَطَّاعِ
صرّحَ بزيادةِ هَمْزَتِهَا أو الياءِ مع أنَّ الجوهريَّ C تعالى لم يذكرْ هاتينِ
اللَّغتينِ هُنَا وإنما ذَكَرَ الْمُؤَوَّقَ وَالْمَأْأَقَ وَالْمَأْقَى فتأمَّلْ ذلك . وقال أبو عليٍّ : من
قال مَاقٍ فالأصلُ مَاقِيٌّ ووزنُهُ فَالْعِ وَكَذَلِكَ جَمْعُهُ مَوَاقٍ ووزنه فَوَالْعِ فَأُخِّرَتْ
الهمزةُ وَقَلَبَتْ ياءً والدَّلِيلُ على ذلك ما حُكِيَ عن أبي زيدٍ أنَّ قوماً يُحَقِّقُونَ
الهمزةَ فيقولون : مَاقِيٌّ العَيْنُ قال الجوهريُّ : مَاقِي العَيْنُ لُغَةٌ في مؤَوَّقِ العَيْنِ
وهي فعْلِي وليس بمَفْعَلٍ ؛ لأن الميمَ من نفْسِ الكَلِمَةِ وإنَّما زيدَ في آخِرِهِ الياءُ
لِلإِلْحَاقِ فلم يجدوا له نَظِيرًا يُلْحَقُونَهُ بِهِ ؛ لأنَّ فَعْلِي بكسرِ اللامِ نادرٌ لا
أُخِيتَ لها فَأُلْحِقَ بِمَفْعَلٍ فلهذا جَمَعُوهُ على مَاقٍ على التَّوهُّمِ كما جَمَعُوا مَسِيلَ
الماءِ أَمْسِلَةً وَمُسْلَانًا وَجَمَعُوا المَصِيرَ مُصَرَّانًا تشبِيهاً لهما بِفَعْلٍ على التَّوهُّمِ
 . وقال ابنُ السَّكَّيتِ : ليسَ في ذَوَاتِ الأَرْبَعَةِ مَفْعَلٍ بكسرِ العَيْنِ إلا حَرْفَانِ :
مَاقِي العَيْنِ وَمَأْوِي الإِبِلِ . قال الفَرَّاءُ سَمِعْتُهُمَا والكلامُ كُلُّهُ مَفْعَلٌ
بِالْفَتْحِ نحو : رَمَيْتُهُ مَرْمًى ودَعَوْتُهُ مَدْعًى وَغَزَوْتُهُ مَغْزًى وَطَاهَرْتُ هذا القَوْلَ -
إِنْ لم يُتَأَوَّلْ على ما ذَكَرناه - غلطاً انْتَهَى نَصُّ الجوهريِّ . قلت : ونَصُّ الفَرَّاءِ
في بابِ مَفْعَلٍ ما نصَّه : ما كانَ من ذَوَاتِ الياءِ والواوِ من دَعَوْتُ وقَضَيْتُ
فالمَفْعَلُ فيه مَفْتُوحٌ اسماً كانَ أو مَصْدَرًا إلا المَاقِي من العَيْنِ فإنَّ العربَ كَسَرَتْ
هذا الحَرْفَ قال : ورُوِيَ عن بعضهم أَنَّهُ قال : في مَأْوَى الإِبِلِ مَأْوًى . فهذانِ نادرانِ
لا يُقَاسُ عليهما . قال ابنُ بَرِّي - عند قولِهِ : وإنما زيدَ في آخِرِهِ الياءُ لِلإِلْحَاقِ
قال - الياءُ في مَاقِي العَيْنِ زائدةٌ لغيرِ إلْحَاقِ كزيادةِ الواوِ في عَرْقُوةٍ
وترْقُوةٍ وَجَمْعُهَا مَاقٍ كعراقٍ وتَرِاقٍ ولا حاجةَ إلى تشبِيهِ مَاقِي العَيْنِ بِمَفْعَلٍ في
جَمْعِهِ كما ذَكَرَ في قولِهِ فلهذا جَمَعُوهُ على مَاقٍ على التَّوهُّمِ لِمَا قَدَّمْتُ ذَكَرَهُ فيكونَ
مَاقٍ بِمَنْزِلَةِ عَرْقٍ جَمْعِ عَرْقُوةٍ وكما أنَّ الياءَ في عَرْقِي ليستَ لِلإِلْحَاقِ كَذَلِكَ الياءُ
في مَاقِي ليستَ لِلإِلْحَاقِ . وقد يُمكنُ أن تكونَ الياءُ في مَاقِي بدَلًا من واوِ بِمَنْزِلَةِ
عَرْقٍ والأصلُ عَرْقُوةٌ فانْقِلَابَتِ الواوِ ياءً ؛ لتطَرُّفِهَا وانْضِمَامِ ما قَبْلَها .
وقال أبو عليٍّ : قُلِّبَتِ ياءٌ لِمَّا بُدِيتِ الكَلِمَةُ على التَّذْكِيرِ . وقال ابنُ بَرِّي
أيضاً - بعد ما حَكَاهُ الجوهريُّ عن ابنِ السَّكَّيتِ : إِنَّهُ ليسَ في ذَوَاتِ الأَرْبَعَةِ إلى

آخِرُهُ - : قال : وهذا وَهَمٌ من ابنِ السِّكِّيتِ ؛ لأَنَّهُ قد ثَبَتَ كونُ الميمِ أصلاً في قولِهِم : مُؤُوقٌ فيكون وزنها فعَلِي على ما تقدم . ونظيرُ ما قَوِيَ معُدي فيمن جعله من مَعَدَّ أي : أَبَعَدَ ووزنه فعَلِي . وقال ابنُ برِّي : يقال في المؤوقِ : مُؤُوقٌ ومَأُوقٌ وتثَبَّتَ الياءُ فيهما مع الإضافة والألف واللام . قال أبو عليٍّ : وأما مُؤُوقِي فالياءُ فيه للإلحاق ببُرْثُنٍ وأصله مُؤُوقُوءٌ بزيادة الواو للإلحاق كعُنْصُوءَةٍ إلاَّ أَنَّها قُلِّبَتْ كما قُلِّبَتْ في أدُل . وأما ما قَوِيَ العَيْنُ فوزنه فعَلِي زيدَت الياءُ فيه لغيرِ إلحاق كما زيدَت الواوُ في ترَقُوءَةٍ وقد يُحْتَمَلُ أن تكون الياءُ فيه منقَلَبَةً عن الواو فتكون للإلحاق بالواو فيكون وزنها في الأصلِ فَعَلُوءٌ كَتَرَقُوءٍ إلاَّ أنَّ الواوَ قُلِّبَتْ ياءً لَمَّا بُدِيت الكلمةُ على التذكير . انتهى كلام أبي عليٍّ . طَرَفُها ممَّا يَلِي الأنفَ وهو مجرَى الدِّمْعِ من العَيْنِ واللَّحَاطُ طَرَفُها ممَّا يَلِي الأذُنَ كما في الصَّحاحِ أو مُقَدَّسَها أو مؤَخَّرَها هذه إشارة إلى قولِ اللَّيْثِ فَإِنَّهُ قال : مُؤُوقِ العَيْنِ : مؤَخَّرَها ومَأُوقُها : مُقَدَّسَها رواه عن أبي الدُّسُّقَيِّش قال : ورُويَ عن رسولِ الله ﷺ : أَنَّهُ كان يَكْتَحِلُ من قَبْلِ مؤُوقِهِ مرَّةً ومن قَبْلِ ما قَوِيَ مرَّةً يَعْنِي مُقَدَّسَ العَيْنِ ومؤَخَّرَها . قال الأزهريُّ : وأهلُ اللُّغَةِ مُجْمِعُونَ على أن المؤُوقَ والمَأُوقَ : حَرَفُ العَيْنِ الذي يَلِي الأنفَ وأنَّ الذي يلي الصُّدْغَ يُقال له : اللَّحَاطُ . والحديثُ الذي